احتمالات مصير قحطان تفضح مصداقية الحوثيين وتؤكد إفلاسهم الأخلاقي

الاتفاق بمبادلة قحطان حيا بـ«٥٠» أسيراً حوثيا، وميتا بـ«٥٠» جثة حوثية

- علام يدل هذا الاتفاق وما سر رضوخ الحكومة الشرعية للابتزاز الحوثي في ملف مبادلة الأسرى ؟

معتقل سابق : كل سجين لدى مليشيا الحوثي يعتبر في عداد الموتى أو يخرج إنسانا ليس طبيعيا

الأمناء / متابعات:

أثارت أولى اتفاقات مشاورات مسقط، التي تجمع الحكومة الشرعية ومليشيا الحوثي الإرهابية، ذراع إيران في اليمن، بشأن السياسي محمد قحطان المعتقل لدى الأخيرة، غضب اليمنيين واستياءهم.

الاتفاق بحسب الوفدين ينص على مبادلة قحطان المخفي منذ عشر سنوات مقابل 50 أسيرا حوثيا، وفي حال كان ميتا يتم مبادلته بخمسين جثة حوثية.

سياسيون اعتبروا هذا التصريح انحطاطا أخلاقيا للمليشيا ودليلاً على عدم مصداقيتها، كونها تحاول استخدام هذا الملف للابتزاز السياسي، ويؤكد إفلاسها أخلاقيا.

معيب أخلاقياً

نائب رئيس لجنة التشاور والمصالحة عبدالملك المخلافي، قال في تدوينة على منصة إكس، «لا يجوز تحت ذريعة الواقعية السياسية تحويل حياة وحرية شخصية سياسية كالقيادي المختطف المناضل «محمد قحطان»، إلى مجرد احتمالات بعد عشر سنوات من إخفائه قسريا».

وأضاف «كما لا يجوز بناء اتفاقات عن مصيره على احتمالات من المعيب أخلاقيا الترويج لها، ومن الخطأ قانونيا التسليم بها، ومن غير المقبول سياسيا الموافقة عليها في تفاوض مع طرف هو الذي اختطف وأخفى قحطان ويعرف تماما أين هو!»

الإفصاح عن مصيره أولاً

وشدد المخلافي على ضرورة أن يكون الاتفاق أولا الإفصاح عن مكان وجوده والسماح بزيارة أسرته له، رافضا تأجيل ذلك إلى اتفاق يقبل احتمالات تتضمن احتمال قتله وعودته «جثة»!

واستطرد «الإفصاح عن مكان قحطان لا يحتمل التأجيل، ويسبق أي اتفاق للتبادل، كما أن من الخطأ الذهاب لتحديد مقابل الإفراج عنه بتلك الطريقة المفتقدة الحصافة والأخلاق والمنتهكة لحقوقه الإنسانية ولحقوق أسرته بل لحقوق المجتمع كله وحقوق الإنسان».

وجدد التأكيد على أن إفصاح الحوثي عن مكان قحطان -بعد عشر سنوات- يجب أن يكون أساسا وبداية الاتفاق للكل مقابل الكل، ودليلا على مصداقية مليشيا الحوثي المسؤولة عن جريمة خطفه وإخفائه القسري.

منتهى الإفلاس

بدوره وزير حقوق الإنسان السابق، محمد عسكر، قال «تحويل ملف قحطان إلى ابتزاز سياسي وهو ليس بالرجل العسكري ممن ينسحب عليه تقاليد الحروب في التبادل ما بين الأسرى أو الموقوفين على ذمة النزاع، بل هو رمز مدني وسياسي، ومحاولة مقايضته بعسكريين أو حتى جثث هو منتهى الإفلاس الأخلاقي والوطني».

وأشار عسكر إلى أن قحطان تم توقيفه من قبل مليشيا الحوثي، وحمايته مسؤوليتها وإن عجزت عن ذلك، سلمت جثته لذويه بلا قيد أو شرط، باعتبار ذلك ليس دونه ذرة من أخلاق.

وأضاف «أما اختطافه وعدم حمايته فإخفاء مصيره ثم مقايضة جثته فهذا لعمري خارج أي إطار أخلاقي أو ديني، وسابقة سيدفع ثمنها فاعلوها لا محالة».

كل سجين ميت

المعتقل السابق لدى المليشيا يونس عبدالسلام، لفت إلى أن كل سجين لدى مليشيا الحوثي يعتبر في عداد الموتى، مضيفا إن «يوما واحدا يكفيك لتخرج شخصا آخر وليس بسهولة تعود بعده طبيعيا ذات الإنسان الذي كان قبل السجن، كيف عندما يتعلق الأمر بسنوات وأهوال»!

واعتبر يونس تصريح المليشيا بشأن مصير قحطان المختطف منذ تسعة أعوام تأكيداً على قبح صورة وما يحدث لك من تغييب هناك.

وتساءل في منشور على حسابه في فيسبوك، «هل حدث في تاريخ الحروب كلها أن انحدرت عصابة إلى هكذا أخلاق! هل فعلتها أقذر الأنظمة في العالم»!

العفو الدولية : سجل الحوثي حافل باستخدام التعذيب لانتزاع اعترافات المعتقلين

اعتقالات الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني ستؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني

الأمناء/العين الاخبارية :

الأمناء / نيوزيمن

قالت منظمة العفو الدولية إن موجة الاعتقالات التعسفية التي تمارسها ميليشيات الحوثي في مناطق سيطرتها أثارت الخوف في قلوب العاملين في منظمات المجتمع المدني الذي يشعرون بخطر تعرضهم للاعتقال والانتقام بسبب قيامهم بعملهم الإنساني.

تلفيق التهم :

وأضافت العفو الدولية في تقرير نشرته، الخميس الماضي، إن حملة الاعتقالات التي طالت العاملين في منظمات المجتمع المدني تزامنت مع حملة إعلامية مستمرة يقودها الحوثيون تتّهم المنظمات الإنسانية وموظفيها بـ"التآمر" ضد مصالح البلاد من خلال مشاريعهم.

ونقل تقرير نشرته «العفو الدولية» تأكيدات بخشية العاملين في المنظمات المدنية من ملاقاة نفس المصير الذي تعرض له بعض زملائهم من اختطاف وتلفيق تهم، لافتاً إلى أن الحوثيين يتهربون من المسؤولية عن تدهور الظروف المعيشية في ظل حكمهم من خلال جعل منظمات المجتمع المدني كبش فداء واتهامها بالتآمر ضد البلاد".

استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات :

وأكدت العفو الدولية أن الحوثيين لهم سجل حافل في استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات، مما يثير مخاوف من أن يكون المحتجزون الذي ظهروا في تسجيلات الاعترافات المنشورة عبر وسائل إعلام حوثية قد أدلوا بهذه الاعترافات بالإكراه. ويقوّض بث الاعترافات القسرية حقوق المحتجزين في افتراض البراءة والحق في عدم تجريم الذات.

سلسلة من المداهمات :

ففي أوائل الشهر الماضي، شنّت قوات الأمن الحوثية سلسلة من المداهمات في محافظات: صنعاء والحُديدة وحجة، واعتقلت ما لا يقل عن 27 موظفًا، أربع نساء و23 رجلًا، يعملون في وكالات الأمم المتحدة وما لا يقل عن سبع منظمات مجتمع مدني محلية ودولية وأخذتهم من منازلهم أو مكاتبهم. ولم تكشف السلطات الحوثية لعائلات الموظفين المحتجزين عن مكانهم، وهم يقبعون بمعزل عن العالم الخارجي ويُحرمون من حقهم بالاستعانة بمحامٍ أو الاتصال بعائلاتهم.

تقييد وصول المساعدات :

ودعت المنظمة ميليشيا الحوثي للإفراج فوراً عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في منظمات المجتمع المدني اليمنية والدولية، الذين لا يزالون محتجزين تعسفيًا منذ شهر كجزء من حملة القمع المستمرة ضد المجتمع الحقوقي والإنساني في البلاد.

وأعادت المنظمة الدولية التذكير باستهداف ميليشيا الحوثي للعاملين في المجالَيْن الحقوقي والإنساني خلال السنوات السابقة. فلا يزال أربعة من موظفي الأمم المتحدة اليمنيين العاملين في مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسكو الذين اعتقلوا في عامي 2021 و2023 محتجزين تعسفيًا وبمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقالهم. وفي سبتمبر/أيلول 2023، اعتقل الحوثيون هشام الحكيمي، مدير قسم السلامة والأمن في منظمة أنقذوا الأطفال، واحتجزوه بمعزل عن العالم الخارجي. وتوفي في 25 أكتوبر/تشرين الأول بينما كان لا يزال قيد الاحتجاز التعسفي.

كما يواصل الحوثيون تقييد حركة التنقل وإيصال المساعدات، ومن بين ذلك عبر فرض قيود بيروقراطية مثل تأخير الموافقات، ورفض أو تأخير إصدار تصاريح السفر، وإلغاء المبادرات الإنسانية، والتدخل في تصميم مشاريع الأنشطة الإنسانية وتنفيذها وتقييمها، وفرض شرط المحرم على العاملات اليمنيات في المجال الإنساني اللواتي يتنقلن ضمن البلاد.

منذ عام 2015، وثقت منظمة العفو الدولية حالات عشرات الأشخاص من ضمنهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان وخصوم سياسيون وأفراد ينتمون إلى أقليات دينية أُخضعوا لمحاكمات جائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بتهم تجسس ملفّقة وتم إصدار أحكام الإعدام بحقهم. وأشار تقرير العفو الدولية إلى أن سلطات الادعاء الحوثية وجّهت هذه التهم كوسيلة لاضطهاد المعارضين السياسيين وإسكات المعارضة السلمية.

تفاقم الأوضاع الإنسانية والحقوقية :

وقالت ديالا حيدر، الباحثة المعنية بشؤون اليمن في منظمة العفو الدولية: "إنَّ هذه الموجة المخيفة من الاعتقالات التي تستهدف المجتمع الحقوقي والإنساني في البلاد هي تذكير صارخ آخر بالمدى الذي يمكن أن تذهب السلطات الحوثية إليه في حملتها القمعية ضد المجتمع المدني. علاوة على ذلك، ستؤدي هذه المداهمات إلى تفاقم الوضع الإنساني والحقوقي الخطير والمتدهور أصلاً في اليمن، نظرًا لأن العديد من المعتقلين كانوا يعملون على تقديم المساعدة أو توفير الحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها".

وأضاف ديالا حيدر: "تعمل السلطات الحوثية في ظل إفلات تام من العقاب وتجاهل لسيادة القانون. فبدلًا من تهديد وعرقلة العاملين في المجالَيْن الحقوقي والإنساني، يجب على الحوثيين تسهيل عملهم وحركة المساعدات حتى يتمكنوا من الوصول إلى ملايين الأشخاص في اليمن الذين يحتاجون حاليًا إلى المساعدات الإنسانية والحماية. كما يتعيّن عليهم التوقف عن استخدام النظام القضائي كأداة للقمع السياسي".